لجنة التنسيق: وأُنشئت بتاريخ ١٨/٨/١٩٦٧، وتضمّ في عضويتها القائد العسكري العام في كل من الضفة وقطاع غزة، ومندوب عن كل من الاستخبارات العامة، وشرطة اسرائيل، ووزارة الخارجية، وعن مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية، والمدّعي العام العسكري، والمستشار القضائي لجهاز الأمن، ورئيس قسم الحكم العسكري في هيئة الاركان والناطق باسم وزارة الدفاع، ونائب مدير عام وزارة الداخلية(٥).

مستوى أمني ـ اداري ـ اقتصادي قصير المدى

وقد أُسندت الصلاحيات المتعلّقة بذلك الى جهاز الحكم العسكري في المناطق المحتلة، ويقع مركزه الرئيس الخاص بالضفة الفلسطينية في مستوطنة بيت ايل، ويضمّ جهازاً ادارياً من الضباط العسكريين يماثل الدوائر المركزية الموجودة في المناطق قبل الاحتلال. ويتبع لذلك الجهاز مجموعة من الموظفين العسكريين الذين يختصون بتنفيذ القرارات في مراكز الحكم العسكري في الألوية والأقضية، حيث قسّمت منطقة الضفة الفلسطينية الى ستة ألوية في البداية، ثمّ تقرّر فصل لواء القدس بتاريخ ١٣/٦/١٩٦٧، وتشكيل قيادة مستقلة لها، وتحويل بيت لحم الى لواء مستقل. كما تقرّر، بعد ذلك، فصل طولكرم وقلقيلية عن لواء نابلس. وبذلك أصبحت الضفة تحتوي على سبعة ألوية لها قيادة خاصة بالحكم العسكري، هي ألوية نابلس والخليل وبيت لحم ورام الله وجنين وطولكرم واريحا. أمّا قطاع غزة، فانقسم الى لواءين: غزة وخان يونس.

ويحتوي جهاز الحكم العسكري المركزي وفروعه على قيادتين تابعتين للقائد العام لجيش الدفاع الاسرائيلي في كل منطقة، تهتمّ احداهما بقسم الادارة المدنية، وتهتمّ الاخرى بقسم الشؤون العسكرية والأمنية، وذلك على النحو الآتي:

قسم الادارة المدنية: كان ينقسم الى ثلاثة فروع هي: الفرع الاقتصادي، ويختص بالمجالات الخاصة بوزارات المالية والزراعة والتجارة والصناعة؛ وفرع الادارة والخدمات، ويختص بالمجالات الخاصة بوزارات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والشؤون البلدية والقروية؛ وفرع المواصلات والسياحة، ويختص بالمجالات الخاصة بوزارات النقل والبريد والسياحة، وقد أُنشىء هذا الفرع في بداية الاحتلال، اذ كانت هناك حاجة ماسّة لاصلاح خطوط المواصلات، لتسهيل نقل المسافرين والسيّاح الاسرائيليين والأجانب والبضائع الى المناطق المحتلة؛ ثمّ أُلغي بعد ذلك، وتمّ دمج مهامّه في الفرعين السابقين؛ ثمّ أُحدثت وحدة خاصة بالمستشار في الشؤون العربية التابع لرئاسة الحكومة الاسرائيلية. وبذلك أصبح التنظيم النهائي لقسم الادارة المدنية في جهاز الحكم العسكري، وقبل استقلالها في جهاز خاص في العام ١٩٨١، على النحو المبيّن في التشكيل الرقم ٢(٦).

ويشتمل كل فرع على جهاز اداري تابع له في قيادات الحكم العسكري في الألوية، للاشراف على جميع المواضيع الداخلة في اختصاصهم، ولمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن الادارة المركزية. وقد تمّ الابقاء على الموظّفين العرب العاملين في الدوائر المدنية، باستثناء دائرة الجمارك، ويعمل هؤلاء تحت اشراف ضباط الادارة المدنية في جهاز الحكم العسكري، الذين يحدّدون السياسة العامّة ونظام العمل في الدوائر الخاضعة لسلطتهم، ويختصون بتعيين، وعزل، الموظّفين العرب واليهود، وتأديبهم، وترقيتهم.